

إعداد نص الاتفاق حول ملف إيران النووي سيستغرق شهراً

روحاني: بلادنا لا تخشى العقوبات



المفاوضات ستؤدي إلى اتفاق

أعلن مايكل مان المتحدث الصحفي باسم المفوضية السامية للشؤون الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي كاترين أشتون أن العمل على نص الاتفاق المستقبلي الشامل حول برنامج إيران النووي سيستغرق أشهراً عدة.

وقال مان في مؤتمر صحفي في بروكسل أمس: إنه «يتعين علينا القيام بالكثير من العمل في الأسابيع والأشهر المقبلة، إلا أن موقف المفوضية السامية للاتحاد الأوروبي يبقى من دون تغيير، وهو بلوغ اتفاق يرضي جميع الأطراف ويزيل قلق المجتمع الدولي إزاء الصفة السلمية لبرنامج إيران النووي».

وفي وقت سابق: صرح مان أن الجولة المقبلة من مفاوضات إيران مع السداسية الدولية قد تجري في فيينا بتاريخ 16-20 حزيران المقبل. واختتمت يوم الجمعة الماضي في فيينا جولة من المفاوضات على مستوى المرداء السياسيين من دون أن تفضي إلى أية نتائج ملموسة. ومع ذلك أكد هؤلاء أنه لا يزال هناك أمل بصوغ نص وثيقة الاتفاق المقبل الشامل حتى 20 حزيران.

وفي هذا السياق، أكد الرئيس الإيراني حسن روحاني أمس أن المفاوضات ستؤدي في نهاية المطاف إلى اتفاق على رغم الصعوبات لأنه من مصلحة الجميع، مؤكداً أن «الجمهورية الإسلامية تسعى إلى تطوير تكنولوجيا نووية مدنية وستستمر بذلك، لكنها في الوقت نفسه تريد التوصل إلى توافق لأنه من مصلحة الجميع». ولفت في الوقت نفسه إلى أن بلاده لا تخشى العقوبات.

وأعرب روحاني عن أمه بسعي الحكومة لتلبية مطالب الشعب وجعل البلاد تنهوا مكاتبتها التي تستحقها، مشيراً إلى أن استخدام التقنية النووية للأغراض السلمية يعتبر حق الشعب الإيراني وطهران تتابع تحقيق هذا الحق وهي في الوقت نفسه تسعى للوصول إلى اتفاق مشترك يصب في مصلحة الجميع.

لافرور: العملية العسكرية في شرق أوكرانيا تحولت إلى حملة إرهاب للسكان

بوتين يدعو كيف إلى حل جميع القضايا بالوسائل السلمية



رحب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بالاتصال الأول بين كيف وأنصار الفدرلة في شرق أوكرانيا، من أجل بدء حوار مباشر تشارك فيه جميع الأطراف المعنية.

وجاء في بيان صدر أمس عن الدائرة الصحفية التابعة للكرملين: «ندعو روسيا إلى إيقاف العملية القمعية وأعمال العنف فوراً، وسحب القوات، وحل جميع القضايا المتركمة بالطرق السلمية فقط».

يأتي ذلك في وقت حذر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف من أن العملية العسكرية التي تجريها سلطات كيف في شرق البلاد باتت تتحول إلى حملة إرهاب للسكان، ولا تساعد في توفير الظروف الملائمة لبدء حوار وطني.

وقال لافروف في مؤتمر صحفي مع نظيره السلوفاكي ميروسلاف لايتشاك إن «مواقف موسكو وبراتيسلافا متطابقة حول ضرورة وضع حد لأعمال العنف في أوكرانيا، وبدء حوار شامل تشارك فيه جميع الأقاليم الأوكرانية، وذلك من أجل التوصل إلى مصالحة وطنية وتوفير ظروف لإجراء إصلاح دستوري حقيقي يأخذ في الحسبان مصالح جميع المكونات الإثنية والسياسية».

وشدد الوزير الروسي على ضرورة تطبيق خريطة الطريق التي أعدها سويسرا بصفتها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مشيراً إلى أن «العملية القمعية واستمرار الجيش ضد السكان لا يساعد في توفير الظروف لبدء حوار وطني حقيقي في أوكرانيا، من أجل الاتفاق بشأن المصالحة الوطنية وإصلاح دستوري يقبله الجميع».

ولذلك نصر على أن تكون الخطوة الأولى غير المشروطة هي إيقاف ما يطلق عليه عملية مكافحة الإرهاب التي باتت تتحول إلى حملة إرهاب

مواطني أوكرانيا بسبب معتقداتهم السياسية».

وشدد الوزير الروسي على أن ذلك «سيتناسب تماماً مع بيان جنيف الصادر في 17 نيسان ومع خريطة الطريق لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا». ودعا أعضاء بعثة المنظمة الموجودين في مناطق العمليات القتالية «إبداء المبادرة للعب دور الوساطة بين الطرفين، من أجل الاتفاق حول تسلسل الخطوات الرامية إلى نزع فتيل التوتر».

كما انتقد لافروف المضايقات التي يتعرض لها الصحفيون من قبل الجيش والمطرفين في أوكرانيا، وطالب «بالإفراج الفوري عن الصحفيين الروس المحتجزين من قبل الجيش الأوكراني».

وأضاف لافروف: أنه «حين تلقى الجانب الروسي معلومات عن اعتقال الصحفيين العاملين في قناة «لايف نيوز»، وتوجيه تهمة الإرهاب لهما، استخدم جميع القنوات الدبلوماسية، إذ اتصل الوزير شخصياً وفورا برئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الرئيس السويسري ديدييه بوركهاالر ودعاها إلى استغلال سمعته وصلواته من أجل إطلاق سراح المحتجزين».

وأكد الوزير الروسي أن «إجراء المحادثات المستديرة التي بدأت تعقد في كيف أخيراً تنفيذاً لخريطة الطريق لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، خطوة في الاتجاه الصحيح، لكنه دعا إلى توسيع مشاركة ممثلي جنوب شرق البلاد». مضيفاً أن «كيف لا تريد بعد أن تستمع إلى هؤلاء، لكن موسكو ترحب بحضور أشخاص يدعون علناً إلى قدرة أوكرانيا في هذه المحادثات».

وشدد لافروف على أن «الحوار الوطني في أوكرانيا يجب أن يكون شاملاً ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالإصلاح الدستوري، مشيراً إلى

سابقاً متحدثاً باسم «جيش جنوب الشرق» الذي شكله المحتجون. إلى ذلك، أكد المحافظ الشعبي لمحافظه دونيتسك، بافيل غوباريف أنه من «المستحيل إجراء الانتخابات الرئاسية الأوكرانية في منطقة دونباس، مشدداً على أن سكان المنطقة مستعدون للدفاع عن سيادتهم».

وقال غوباريف الذي احتجزه الأمن الأوكراني لعدة أسابيع، قبل أن يفرج عنه في إطار صفقة تبادل أسرى «الانتخابات الرئاسية المقررة في 25 أيار غير شرعية، وطبعاً، لن نترفع بها».

وأضاف إن «إجراء هذه الانتخابات في أراضي جمهوريتنا المستقلتين غير شرعي وانظن أنه لن تكون هناك أية محاولة من هذا القبيل»، مشيراً إلى أن إجراء أية

مفاوضات مع الحكومة الأوكرانية الحالية مستحيل، لأن هؤلاء الناس يواصلون اليوم عملياتهم الإرهابية ضد شعبهم، وكانت هناك عدة محاولات للتوصل إلى اتفاقيات، لكن تم إحباطها جميعاً». وتابع أن «بدء الحوار يتطلب رحيل طغمة كيف وتشكيل حكومة جديدة في أوكرانيا تضم أشخاصاً عاقلين يمكن الجلوس إلى طاولة التفاوض معهم من دون خوف من انتهاك شروط الاتفاقيات التي قد يتم التوصل إليها خلال المفاوضات».

وكان النشطاء المطالبون بفرولة أوكرانيا قد أجروا 11 أيار الجاري استفتاءين في مقاطعتي دونيتسك ولوغانسك، أيد الغالبية الساحقة من المشاركين فيها جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك الشعبيتين المستقلتين.

كيان العدو «الإسرائيلي» يستعد لانتخاب رئيس جديد بعد 3 أسابيع

يستعد نواب برلمان كيان العدو «الإسرائيلي» لانتخاب رئيس للكيان وذلك بعد 3 أسابيع، بحسب ما أعلن رئيس الكنيست بولي دلشتمان أمس. وقال دلشتمان للصحافيين: «إن الانتخابات ستجري في 10 حزيران المقبل» وبذلك ينطلق رسمياً سعيها نحو منصب الرئاسة الذي يشغله شمعون بيريز (91 سنة) منذ عام 2007.

وأضاف دلشتمان: «يتوجب على أي مرشح التقدم إلّي كتابياً مع توقيع 10 نواب على الأقل بحلول يوم الثلاثاء 27 من أيار».

ويعتبر منصب الرئيس في كيان العدو «الإسرائيلي» منصباً شرفياً إلى حد كبير وتبقى السلطة التنفيذية بيد رئيس الوزراء. ويأتي إعلان دلشتمان بعد أشهر من الحملات غير الرسمية من قبل الراغبين في الترشح للمنصب، وبينهم وزير الطاقة سيلفان شالوم الذي استجوبته الشرطة في آذار الماضي بتهمة جنسية وقعت قبل 15 عاماً لكنها أسقطت عنه بالتقادم.



شمعون بيريز رئيساً لكيان العدو منذ 2007

رئيس وزراء تاييلاند الموقت يرفض طلب البرلمان بالاستقالة

رفض رئيس وزراء تاييلاند الموقت نيواتامرونج بونسونجياسان عرضاً تقدم به نواب في الجمعية الوطنية التاييلاندية للاستقالة، جاء ذلك على لسان الناطق باسم البرلمان التاييلاندي.

وقال الناطق عقب اجتماع جرى أمس بين النواب وبونسونجياسان تم خلاله بحث سبل الخروج من المأزق الذي شل الحياة السياسية في البلاد «إنه مضمم على أن الحكومة الموقته تحت قيادته ستقوم بالتزاماتها إلى أن تجري الانتخابات الجديدة».

وأوضح الناطق أن من بين الاقتراحات التي تقدم بها النواب لحل الأزمة السياسية هو تعيين رئيس وزراء محايدي كما تطالب المعارضة. يشار إلى أن البرلمان في تاييلاند يستطيع تقديم مرشحه للملك للموافقة عليه في حال أقدم رئيس الوزراء على تقديم استقالته.



شمعون بيريز رئيساً لكيان العدو منذ 2007

فرنزويلا تشكي واشطن لدى الأمم المتحدة

أعلنت سلطات فنزويلا أنها تنوي تقديم شكوى رسمية إلى الأمم المتحدة في شأن تدخل الولايات المتحدة في أزمة البلاد السياسية.

وقال وزير الخارجية الفنزويلي الياس خاوا أمس، إن «حكومة البلاد تمكك وتثق على تفاصيل تدخل الرئيس الأميركي باراك أوباما ووزير الخارجية جون كيري وغيرهما من المسؤولين في شؤون كاراكاس الداخلية، مؤكداً أن هذه التصرفات الأميركية تخالف ميثاق الأمم المتحدة».



شمعون بيريز رئيساً لكيان العدو منذ 2007

ارتفاع حصيلة غرق عبارة في نهر بوسط بنغلادش إلى 54 قتيلاً

ارتفعت حصيلة حادث غرق عبارة في نهر بوسط بنغلادش الخميس إلى 54 قتيلاً، في حين احتج أهالي الركاب وأقاربهم بعنف على قرار السلطات تعليق عمليات البحث عن المفقودين.

وتمكنت سفينتا إنقاذ من جر العبارة إلى إحدى ضفتي النهر ما سمح للغطاسين بتفتيش قمراتها ودخلها بعد ثلاثة أيام على غرقها في نهر ميغنا، أحد أطول أنهار العالم، بسبب عاصفة قوية.

وأعلن رئيس هيئة النقل المائي في بنغلادش شمس الضفي خاندقر، انتهاء عمليات تفتيش السفينة، وهي حين بلغت الحصيلة الرسمية الموقته لضحايا الحادث 54 قتيلاً، وأكدت عائلات الركاب أن 12 شخصاً على الأقل لا يزالون مفقودين.

وطلب الغطاسون من السلطات تعليق عمليات البحث والإنقاذ، الأمر الذي أثار غضب أهالي المفقودين الذين كانوا ينتظرون عند الضفة تلقي

آلاف الجنود البريطانيين يعانون من مشكلات في الصحة العقلية

حذرت جمعية خيرية في المملكة المتحدة من أن «آلاف من الجنود البريطانيين يعانون من مشكلات في الصحة العقلية، جراء إصابتهم باضطراب ما بعد الصدمة بعد مشاركتهم في العمليات القتالية في العراق وأفغانستان».

وقالت الجمعية: «إن الإحصاءات الرسمية تظهر أن ما يصل إلى 3500 جندي بريطاني أصيبوا بجروح في السنوات العشر الماضية، وتم يتر أعضاء 360 جندياً منهم نتيجة العمليات القتالية في العراق وأفغانستان». وطلعت الجمعية الخيرية العسكرية البريطانية «السير مع الجنود الجرحى»

مشاحنات أردوغان تكشف استقطاباً متنامياً في تركيا

خاطب رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان الحشود الغاضبة المطالبة باستقالته من منصبه وهو محاط بعشرات من الحرس الشخصيين، بينما كان الأهالي في حالة من الصدمة والحزن بعد أسوأ كارثة صناعية تشهدها البلاد.

وبوجه عابس يعترض أردوغان على الكلام الموجه له من عدد من المتظاهرين، ملوحاً بأصبعه في وجههم قبل أن ينحني بتجاههم فوق أحد حواجز الشرطة، محذراً إياهم بالقول «لا تكونوا وقيمين»، بحسب أحد المشاهد التي صورها المصورون بيهواتفهم، ويثنها وكالة «دوغان» للانباء. وأضاف: «إذا أطلقت صيحة استهجان ضد رئيس وزراء هذه البلاد ستنتقل صغعة».

ويبدو أنه كان يعني ما يقول وتحدى أردوغان منظاراً آخر بقوله «تعال إلى هنا وتهكم علي» قبل أن يشق موكبه طريقه إلى داخل أحد المتاجر.

في حين أظهر مقطع فيديو قصير آخر ولكنه مشوش أردوغان وهو يصغف رجلاً يرتدي قميصاً أزرق قبل أن يقع الأخير على الأرض قرب ثلاثة لأيس كريم، بينما كان حراس شخصيون يرتدون برزات ينهالون عليه باللكم والركل. إلا أن تانر كوروشان أوضح في وقت لاحق أن أردوغان لم يتمكن من السيطرة على نفسه في تلك اللحظة و«صغفه لإرادياً».

ونفى مساعده أردوغان أن يكون رئيس الوزراء قد صغف أي شخص. ولكن هذا الشجار أظهر بشكل صارخ الميول المتفتحة لرجل هيمين على السياسة التركية لأكثر من عقد من الزمن والذي يأخذ أي انتقاد لقيادته

تقرير إخباري

بعد الانتخابات الهندية عين على الاقتصاد وأخرى على الجريمة

بعد الفوز الذي حققه حزب الشعب الهندي المتشدد (بهارتيا جاناتا)، في الانتخابات الأخيرة، أرجع محللون أسباب هذه النتيجة إلى تأكيد هذا الحزب في خطباته أهمية الجانب الاقتصادي.

وهو الجانب الذي يشغل الهنود خصوصاً في ظل ضعف النمو الاقتصادي وقضايا الفساد المنتشرة، التي لم يسبق لها مثيل في جميع أنحاء البلاد، وزيادة التضخم والارتفاع الكبير في الأسعار، وقلة فرص العمل، وسط مخاوف لدى مسلمي الهند من عودة التطهير العنصري وانتشار الفقر وارتفاع نسبة الشباب في الهند. لذا فالانتظار اتجهت منذ البداية إلى أي من الأحزاب سيركز في هذا الشق في برنامجه، وانعكاس ذلك على فئة الشباب، الذين يمثلون نحو 65 في المئة من الشعب الهندي.

إن العامل الاقتصادي صبّ في مصلحة حزب الشعب الهندي، على رغم محاولات حزب المؤتمر تحسين حجم شعبيته عبر الدفع بشخصي براهمو غاندي، لخوض غمار الانتخابات، غير أن ذلك يعد من سلبيات حزب المؤتمر أحياناً، لأن حملة حزب الشعب المعارض تركز في دور العائلة «المالكة»، التي لا تفسد! وفي أن ترشيح غاندي يأتي على أساس عائلي أكثر منه على أساس الكفاءة.

ومع ذلك، فلا يمكن تجاهل حقيقة أن العائلات تبقى مؤثرة في الحياة السياسية في الهند؛ إذ يعتبر نحو 30 في المئة من أعضاء البرلمان الجاري، من أبناء العائلات السياسية في البلاد.

بدأ رئيس الوزراء المنتخب نارندرا مودي بإجراء مشاورات مع قادة حزبه القومي الهندي تمهيداً لتشكيل حكومته التي يتوقع أن تمثل انحرافاً كبيراً نحو اليمين في الهند.

في الأثناء، قال اتحاد مراقبة الديمقراطية، إن عدداً أكبر من المتهمين بارتكاب جرائم سيخضعون لمقاعد في البرلمان الهندي الجديد، ما يشير إلى أن الجريمة لا تزال توثي ثماراً في الهند صاحبة أكبر ديمقراطية في العالم.

وكانت مكافحة الجريمة جزءاً أساسياً من الحملة الانتخابية لمودي، لكن كثيراً من أعضاء حزب بهارتيا جاناتا يواجهون اتهامات جنائية جسيمة. وينتمي أربعة من بين تسعة نواب جدد متهمين بارتكاب جرائم قتل لحزب بهارتيا جاناتا.

وأفاد تحليل لاتحاد الإصلاحات الديمقراطية بأن 34 في المئة من الفائزين في الانتخابات يواجهون قضايا جنائية، أي أكثر بفارق أربع نقاط مئوية عن عددهم عام 2009. وذكر الاتحاد أن 21 في المئة من هؤلاء متهمون بجرائم خطيرة.